الأمم المتحدة

E/ECA/CM/51/2

Distr.: General
14 May 2018

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الحادية والخمسون

أديس أبابا، ١٤ و١٥ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال*

النظر في التوصيات وإقرار مشاريع القرارات

مشروع تقرير لجنة الخبراء

مقدمة

١ – عُقد اجتماعُ لجنة الخبراء السابع والثلاثون للجنة الاقتصادية لأفريقيا لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا، في يومي ١١ و١٣ أيار/مايو ٢٠١٨.

الجزء الأول

أولاً – افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف– الحضور

٢– حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي،

* E/ECA/COE/37/1/Rev.1

ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيشيل، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر،، ونيجيريا.

٣ – وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمانة جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٤ – وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع: الأمانة العامة للأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٥ – وحضر مراقبون عن الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وفنلندا، وقطر، وكوبا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٦ – كما حضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مفوضية الاتحاد الأفريقي، مصرف دول وسط أفريقيا، وجامعة الدول العربية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٧ – وحضر مراقبون عن المؤسسات التالية: جامعة أديس أبابا، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والمركز الأفريقي للتحول الاقتصادي، الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر، والمنتدى

الأفريقي لإدارة الضرائب، و مشروع المعارف الزراعية والتعلم والوثائق والسياسات/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/جامعة تافتس، وشركة ''إي أم س، أوفرسيز'' للتجارة والاستثمار في المجال الزراعي، ولجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد، ومنظمة إدارة الأزمات، وشركة إثيوبيا الخضراء للصناعة والإنتاج ذات المسؤولية المحدودة، ووكالة التحول الزراعي الإثيوبي، ورابطة إثيوبيا للمعلمين، ومنظمة التضامن مع النساء الأفريقيات، ومؤسسة جنيف العالمية للأعمال الخيرية، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، وجامعة إغبينيديون، وجامعة جيجيكا، وشركة ''بي إتش إم'' للمشاريع (مامس)، وفيلق الرحمة، ومفوضية التخطيط الوطنية، والمجلس الوطني للشباب، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، و''حملة واحدة''، ومؤسسة راند، ورابطة السكك الحديدية، والفريق العامل المعني بالسكك الحديدية، ومركز أهداف التنمية المستدامة من أجل أفريقيا، ومعهد سيشل لتعليم المعلمين، وجامعة دشانغ، وجامعة شيفيلد، وجامعة جنوب أفريقيا، وجامعة ياوندي.

باء – البيانات الافتتاحية

٨ – ترأس جلسة افتتاح الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، سفير جمهورية السنغال، السيد مایاسین کامارا، رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته.

٩ – وأدلى ببيانات افتتاحية كل من الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، والممثلة الدائمة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة وَيْنَشَت تادَّسَى.

١٠– وقد هنأ السيد كامارا في ملاحظاته الافتتاحية اللجنة الاقتصادية بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشائها، وأثنى على سجلها الحافل بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك عملها على تعزيز خطة عام ٢٠٦٣، كما هنأها على جهودها في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، إلى جانب التوقيع مؤخراً على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي الوقت الذي رحب فيه رئيس المكتب المنتهية ولايته باختيار منطقة التجارة الحرة لتكون موضوع الدورة الحالية، فقد أشار إلى أن الاتفاق خطوة هامة صوب إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تعد أهم تطلعات معاهدة أبوجا، وأنه يشكل أيضاً فرصة للقارة للحد من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية بوصفها المحرك لنموها الاقتصادي.

١١- وفي البيان الذي أدلت به السيدة سونغوي أكدت على ضرورة اتخاذ إجراءات جريئة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة، من خلال إيجاد الحيز المالي لتعزيز الاستثمارات لكفالة التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وأضافت أنه من الأهمية بمكان تفعيل الاتفاق من أجل توليد النمو الذي يدعم التنويع والتصنيع والتنمية؛ وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكين النساء والشباب من خلال العمالة وريادة الأعمال.

١٢- وعند تطرقها للشواغل المتصلة بالآثار المترتبة عن منطقة التجارة الحرة على السياسات الضريبية في أفريقيا، أكدت أن تأثير الاتفاق المتعلق بالإيرادات المالية سيكون ضئيلا لأن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية تشكل نسبة قليلة من إجمالي تجارة القارة التي جرى تحرير معظمها في إطار الترتيبات الاقتصادية الإقليمية المختلفة. وقالت إن الاتفاق يتيح فرصا لإجراء إصلاحات أوسع في القطاع العام وإيجاد المزيد من الحيز المالي للقارة من أجل تعبئة الموارد الداخلية للوفاء بأهداف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وأشارت إلى أنه تحقيقا لهذه الغاية، تحتاج البلدان الأفريقية إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل وأطر حَصِيفَة للاقتصاد الكلي. فرغم الأولوية التي تُمنح أصلا لتطوير الهياكل الأساسية، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ويجب الاستفادة استفادةً كاملة من منطقة التجارة الحرة التي تحظى بالتزام كامل من اللجنة الاقتصادية. وفي الختام، هنأت غانا وكينيا على كونهما أولى البلدان التي صدقت على الاتفاق.

١٣- ورحبت السيدة تادَّسَى بجميع المشاركين في الدورة الحالية وأعربت عن موافقتها على موضوعها، بما أن منطقة التجارة الحرة هي البرنامج الرئيسي لخطة عام ٢٠٦٣ التي فتحت أُفقا جديدا واسعا لخطة التكامل الاقتصادي الأفريقية. وقالت إن العمل الجدير بالثناء الذي قامت به غانا وكينيا بتصديقهما على الاتفاق يدل على التزام الأفريقيين برؤية التكامل والازدهار والسلام في أفريقيا. وأضافت أنه مع ذلك لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تسريع وتيرة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية باستخدام التجارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة. وأشارت على وجه الخصوص إلى المسائل المتبقية من المرحلة الأولى من المفاوضات التي يجب حلها، وضرورة التوصل إلى توافق في الآراء خلال المرحلة الثانية، لكي يتسنى لجميع الدول الأعضاء التوقيع على الاتفاق. وأكدت أنه يجب أن يكون الاتفاق مصحوباً باستراتيجيات وطنية ترمي إلى بناء القدرات الإنتاجية وإقامة الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة حتى تنتفع كافة البلدان الأفريقية على نحو منصف.

ثانياً- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٤- انْتَخبت اللجنة البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: [السودان] (شمال أفريقيا)

النائب الأول للرئيس: [غينيا الاستوائية] (وسط أفريقيا)

النائب الثاني للرئيس، أثيوبيا (شرق أفريقيا)

النائب الثالث للرئيس: ليسوتو (الجنوب الأفريقي)؛

المقرر: السنغال (غرب أفريقيا)

١٥- ثم أقرت اللجنة بعد ذلك جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

٥- عرض بشأن موضوع الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين: ''منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: توفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي''.

٦- المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(أ) تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨)؛

(ب) تقرير عن متابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقرارات الاجتماع الخاص للممثلين الدائمين للدول الأعضاء لديها؛

(ج) تقرير عن الدورة التاسعة للجنة التجارة والتكامل الإقليمي

(د) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(هـ) تقرير الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية؛

(و) استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب القرار ٩٤٣ (د- ٤٩)؛

(ز) تقرير عن الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتقارير المقدمة من الهيئات الفرعية؛

(ح) تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له؛

(ط) التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١—٢٠٢٠؛

(ي) تنفيذ برامج الهجرة الدولية في أفريقيا؛

٧- موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، ومكان انعقادها وموضوعها؛

٨- مسائل أخرى.

٩- النظر في مشروع تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره؛ والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات.

١٠- اختتام الاجتماع.

١٦- وعقد مكتب اللجنة الاقتصادية اجتماعاً في ٣ أيار/ مايو ٢٠١٨ في أديس أبابا لاستعراض التحضيرات الجارية للدورة الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وقرر أنه بغية تعزيز كفاءة عمل المؤتمر الوزاري، فإنه سينشئ فريق عامل مخصص للعمل في مشروع التقرير يتكفل باستعراض مشروع تقرير لجنة الخبراء وإيجازه قبل عرضه على الجلسة العامة للجنة الخبراء لتنظر فيه وتعتمده. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة الصياغة ستستعرض البيان الوزاري ومشاريع القرارات بهدف دمجها وتنسيقها وتوضيحها قد الإمكان قبل عرضها على المؤتمر الوزاري لبحثها في الجلسة العامة. وسيعمل فريق الصياغة التابع للأمانة مع الفريق العامل المخصص، حيث يقدمون في نهاية كل جلسة جزء التقرير المتعلق بتلك الجلسة إلى لجنة الصياغة. وستتكون لجنة الصياغة من ١٠ أعضاء، يمثلون بلدان المكتب المنتهية ولايته والمكتب الجديد، وسيترأسها النائب الأول لرئيس المكتب الجديد.

الجزء الثاني

سرد وقائع الاجتماع

ثالثاً– لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا [البند ٣ من جدول الأعمال]

رابعاً– تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف– العرض

١٧- بالنظر إلى القواسم المشتركة التي تجمع بين البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال، فقد تقرر دمجهما في بند واحد. وبناء عليه، فقد قدم ممثل الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا، ركز خلالها على الرسائل الرئيسية التي وردت في ذلك الاستعراض الموجز وفقاً للبند ٣ كما ورد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/2/Rev.1). ولاحظ ممثل الأمانة أن أداء النمو الاقتصادي الأفريقي قد استعاد عافيته بشكل متواضع خلال عام ٢٠١٧ بعد تسجيله لأضعف مستوياته منذ بداية القرن خلال عام ٢٠١٦. فقد كان مستوى الفقر (محسوباً بنسبة عدد الفقراء) في انخفاض تدريجي بوتيرة بطيئة نسبياً بسبب اتساع فجوات الفقر والتفاوت وقلة توفر فرص العمل اللائق. غير أنه قد أحرز تقدم معتبر في مجالي التعليم والصحة.

١٨- وفي إطار البند ٤، أشار ممثل الأمانة، في مستهل تقييمه للتقدم المحرز بشأن التكامل الإقليمي في أفريقيا على النحو المبين في الوثيقة (E/ECA/COE/37/3)، إلى أن التكامل الإقليمي يشكل أولوية بالنسبة لأفريقيا منذ أمد طويل، كما يتضح من خلال المبادرات القارية من قبيل خطة عام ٢٠٦٣، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. فيفضل إطلاق منطقة التجارة الحرة مؤخراً، تلقت عملية التكامل الاقتصادي التي كانت قد بادرت بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية دفعة إضافية. ومن المتوقع أن يُفضي التنفيذ الفوري والفعال لمنطقة التجارة الحرة إلى توليد زخم بشأن التجارة بين البلدان الأفريقية، بيد أن تحقيق مكاسب شاملة للجميع سيتوقف على ما سيجري اتخاذه من تدابير وسياسات داعمة بهدف معالجة العراقيل غير الجمركية أمام التجارة والاستثمار.

باء– المناقشة

١٩- خلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا لايزال دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

فالعامل الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي هو الاستثمار الذي لا مناص من النهوض به لدعم التصنيع والتحول الهيكلي. إلا أن الاستثمار الخاص يظل منخفضا، على الرغم مما ينطوي عليه من إمكانات فيما يخص إيجاد فرص العمل وإضافة القيمة، بالنظر إلى ما تزخر به أفريقيا من ثروات طبيعية وفيرة. واتفق المشاركون في المناقشة على أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل دعمها للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء قطاع صناعي قوي ومتنوع، لديه القدرة على توفير المزيد من فرص العمل اللائق، والحد من حالات تقلبات النمو المتكررة والفقر.

٢٠- وجاء في المناقشة أيضاً أنه في الوقت الذي عبرت فيه البلدان عن التزام واسع النطاق بمنطقة التجارة الحرة، فإن هناك إقراراً بأن تنفيذ المبادرة لن يخلو من الصعوبات. وأشار المشاركون إلى أن نجاح الاتفاق مرتبط بما يحدثه من أثر على عملية التحول والتنويع وإضافة القيمة في البلدان الأفريقية التي ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في رصد التكامل الإقليمي والتقدم المحرز بشأن هذه المبادرة. وأنه من المتوقع للطبعة الثانية من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي ودليل الأعمال التجارية القطري الجديد لمنطقة التجارة الحرة، الذي تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إعداده، أن يسلطا الضوء على بعض جوانب التقدم المحرز ويوفرا المعلومات المرجعية في هذا الصدد.

٢١- ولوحظ أن الأداء التجاري في أفريقيا قد تعزز بفعل الانتعاش الاقتصادي العالمي والصادرات من السلع الأساسية. وأشار المشاركون إلى الأهمية الكبيرة لفهم مكونات التجارة الأفريقية واتجاهاتها. ففي حين زادت الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على الواردات فيما بين البلدان، وهو ما يدل على ما سبَّبه تدني سلاسل القيمة الإقليمية من أثر، وانخفاض مستويات تجارة السلع الوسيطة فيما بين البلدان الأفريقية. وأضافوا أنه من خلال الحد من الحواجز التي تعيق التجارة، يتوقع لمنطقة التجارة الحرة أن تشكل منبراً لتعزيز التكامل الإنتاجي وتطوير سلاسل القيمة في أفريقيا.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المتدخلون عن قلقهم بشأن توقيت الإحصاءات المستخدمة في القارة وجودتها وجدواها، وخاصة تلك المتعلقة بمسائل التنمية الاجتماعية. وشدد الخبراء على أنه يجب على اللجنة الاقتصادية أن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان توافر البيانات والإحصاءات في وقتها المناسب، بالنظر لأهميتها الكبيرة بالنسبة للتخطيط الإنمائي، وتصميم السياسات وتنفيذها. وأُشير إلى المعدلات العالية للفساد في أفريقيا باعتبارها عاملا من عوامل الخطر الجسيمة التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة من خلال تأثيرها على النفقات العامة، مما أدى إلى تفاقم العجز المالي في العديد من البلدان. وخص المشاركون بالذكر الطبعة الخامسة من منشور اللجنة الاقتصادية المعنون تقرير الحوكمة الأفريقية باعتباره أداة من

أدوات السياسة العامة التي من شأنها دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الارتقاء بتعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية ورفع مستوى كفاءتها.

جيم – التوصيات

٢٣- في ضوء ما جرى من مناقشات، قدَّم المؤتمر الوزاري التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل التركيز على الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة المدى المصممة لجذب استثمارات القطاع الخاص، وبناء الهياكل الأساسية لزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية، وتطبيق سياسات ضريبية فعالة باعتبار أن ذلك يمثل أداة بالغة الأهمية لتحقيق النمو والاستقرار؛

(ب) يمكن للتصنيع أن يسهم إسهاما كبيرا في إيجاد فرص العمل، والحد من تقلبات النمو والقضاء على الفقر. وينبغي أن تواصل اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز التحول، والتنويع وإضافة القيمة فيها. ويمكن لهذه المساعي أن تستفيد بشكل كبير من زيادة تنويع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة. وينبغي بالتالي للجنة أن تقدم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة وقياس أثارها على التحول والتنويع وإضافة القيمة؛

(ج) هناك حاجة ملحة للإسراع بتوقيع الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة والتصديق عليه وتنفيذه. ويتسم التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي في دعم العملية بأهمية بالغة على أن يكون مصحوبا بما يلزم من نظم وسياسات استثمارية؛

(د) ينبغي أن يشكل توافر الإحصاءات الموثوقة في الوقت المناسب واستخدامها أولوية قصوى بالنسبة للجنة الاقتصادية إذا ما أرادت أن تحافظ على كفاءتها وجدواها بالنسبة للبلدان الأفريقية. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك حاجة إلى استحداث آليات فعالة للربط بين اللجنة الاقتصادية ودولها الأعضاء لضمان توافر أحدث البيانات الوطنية والإحصاءات بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية.

خامساً– عرض عن موضوع الدورة الحادية والخمسين للمؤتمر [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف– العرض

٢٤- قدم ممثل الأمانة موضوع الدورة الحادية والخمسين للمؤتمر: ''منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: توفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي ''، وعَرَض كذلك الرسائل الرئيسية في إطار الموضوع الوارد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/13). وأضاف أنه في الوقت الذي تتيح فيه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة للاستفادة من التجارة من أجل إحداث التصنيع والتنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، فإن تأثيرها على البلدان الأفريقية سيتباين بالنظر لتنوع هياكلها الاقتصادية، ولذلك ينبغي تقديم ضمانات للبلدان الضعيفة ولفئات سكانية بعينها مثل النساء والشباب والعاملين بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود. وسوف يتعين على البلدان الأفريقية أن تستنبط سبلا تمكنها من تحسين أوضاعها المالية، وأن تستثمر موارد جديدة في خطة عمل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية المكمِّلة لمنطقة التجارة الحرة، حتى تعود المبادرة بالنفع على الجميع.

باء – المناقشة

٢٥- دارت المناقشة التي تلت ذلك حول نوعية الإنفاق العام في البلدان الأفريقية وتحسين الحيز المالي لديها، وحول الآثار المترتبة عن منطقة التجارة الحرة، لاسيما الخسائر المحتملة في الإيرادات ومصادر الدخل البديلة والاحتياجات المحددة للبلدان لجني ثمار هذه المبادرة لأقصى حد ممكن. وتطرقت المناقشة لمسائل أخرى شملت التجارة في الخدمات، والابتكار وحقوق الملكية الفكرية في سياق منطقة التجارة الحرة ومواءمتها مع الخطط الإنمائية الوطنية والمبادرات الإنمائية الإقليمية وغيرها من الاتفاقات التجارية الملزِمة للبلدان الأفريقية.

٢٦- وفيما يتعلق بتحسين الحيز المالي، شدد الخبراء على أن وضع الاستثمار في صدارة الأولويات هو شرط مسبق لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة والتكامل الإقليمي بوجه عام. وجرى التطرق إلى الحيز المالي من منظور تعبئة موارد إضافية لتمويل الاستثمار دعما للتنمية المستدامة. وجرى التشديد على أن الخسارة المحتملة في الإيرادات الناجمة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة ينبغي ألا تؤدي إلى تقليص الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل الهياكل الأساسية والتكنولوجيا، التي تعاني من فجوة هائلة في التمويل في أفريقيا. وتشمل المجالات الأخرى التي تتطلب استثمارات عاجلة لبناء القدرات، وتدابير تيسير التجارة، خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية. وسيتطلب الاضطلاع بتلك الاستثمارات في القارة أن تعمل البلدان على تحسين قدراتها في مجال تعبئة الموارد المحلية، لاسيما آلياتها الضرائب، واستنباط

نُهج مبتكرة للتمويل. وأضافوا أنه لا مناص من كبح جماح الإعفاءات الضريبية والتهرب من دفع الضرائب، وبصورة خاصة في الصناعات الاستخراجية. بل يتعين على البلدان الأفريقية أن تقوم بتعبئة المزيد من الموارد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل الموارد الطبيعية في القارة.

٢٧- وبصفة عامة، في الوقت الذي أعرب فيه المشاركون عن قلقهم من الخسائر في إيرادات الرسوم الجمركية الناجمة عن منطقة التجارة الحرة، أشاروا إلى أنه ستُعوَّض تلك الخسائر من خلال الأثر المضاعف لزيادة التبادلات التجارية في السلع ذات القيمة المضافة وما يرتبط بها من إيجاد فرص العمل.

٢٨- وشدد الخبراء على أهمية إدارة الإنفاق العام وشمل ذلك أفكاراً بشأن تحديد الأولويات والتخطيط من أجل التنمية، سعيا لتحقيق النتائج المنشودة على الصعيد الاجتماعي. وشددوا على أهمية الحوكمة الاقتصادية الجيدة باعتبارها من العناصر الأساسية لإدارة النفقات العامة. وأن ثمة وسائل للتعامل مع الفساد والإدارة الاقتصادية الضعيفة مثل وضع قوائم سوداء للعناصر الفاسدة من بين الوكلاء وإدارة عمليات تقديم العطاءات العامة، وإشراك كيانات القطاعين العام والخاص كليهما في هذه الجهود وهو ما يُعين على تحسين الحوكمة الاقتصادية وجهود مكافحة الفساد. وأن من شأن تلك الجهود أن تساعد على تأمين وصول موارد الموازنة العامة إلى المواطن الأفريقي العادي، بما يحقق أقصى الفائدة من الموارد المتاحة.

٢٩- وأشار الخبراء إلى أن الخدمات في معظم الأحيان هي التي تدفع عجلة النمو في بعض البلدان الأفريقية وأن الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة يتضمن بروتوكولا بشأن التجارة في الخدمات. وأنه في الوقت نفسه، تعاني معظم البلدان الأفريقية من ثغرات كبيرة في الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات يتعين معالجتها لتحقيق الفعالية في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة أثناء تنفيذ منطقة التجارة الحرة. وفي هذا الصدد، أشار المتحدثون إلى الأهمية القصوى لبناء قدرات البلدان الأفريقية في مجال الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

٣٠- وفيما يخص مواءمة الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة مع الترتيبات التجارية القائمة في القارة، أثار الخبراء شواغل تتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تقوم بعض الدول الأعضاء بتنفيذها بالفعل. وفي هذا الصدد، جرت الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أجرت دراسة تشير إلى أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية يمكن أن تحدث آثارا معاكسة على خطة التكامل الإقليمي الأفريقي. بيد أن تعميق التكامل الاقتصادي الأفريقي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قبل التنفيذ الكامل لاتفاقات الشراكة الاقتصادية يمكن أن يعوض الآثار السلبية لهذه الاتفاقات. لكن هذا يعني أن الفترات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقات

الشراكة الاقتصادية ينبغي أن تستخدمها البلدان الأفريقية لتسريع تنفيذ الاتفاق المتعلق بمنطقة التجارة الحرة من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣.

٣١- وأشير إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتماشى عموما مع خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية، وأنها تشكل أحد مجالات الأولوية لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الخبراء على دور تعزيز الابتكار، بحماية حقوق الملكية الفكرية، في تحقيق الاستفادة المثلى من مزايا منطقة التجارة الحرة ودعم التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. ووُجه الانتباه إلى منشور اللجنة الاقتصادية المعنون ''تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: الابتكار والقدرة التنافسية والتكامل الإقليمي''، التي تناولت بإسهاب الصلات بين التكامل الإقليمي والابتكار والقدرة التنافسية.

٣٢- وستكون حقوق الملكية الفكرية موضوع المرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة المقرر بدؤها في آب/أغسطس ٢٠١٨. فالأطر القانونية والتنظيمية القائمة بشأن حقوق الملكية الفكرية لا تنسجم بالضرورة مع السياق الأفريقي والواقع اليومي. حيث تختلف السياسات ومجموعات القواعد المصممة لحماية حقوق الملكية الفكرية القائمة في مختلف بلدان القارة. وفي هذا السياق، أقر الخبراء بالحاجة الماسة إلى مواءمة أطر حقوق الملكية الفكرية بهدف تحفيز الابتكار وتمكين الدول الأعضاء من جني كامل الفوائد التي تتيحها منطقة التجارة الحرة.

٣٣- وناقش الخبراء المنافع التي يمكن أن يجلبها الاتفاق للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشاروا إلى أن الاتفاق يمنح الكثير من الاهتمام لتخصيص ميزات محددة لمختلف البلدان أثناء المفاوضات، وأن النص النهائي للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة يتضمن أحكاما بشأن التعاون الجمركي تناولت مسائل بالغة الأهمية، تشمل الفرص المتاحة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وناقش الخبراء أيضا الحاجة إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما من خلال إقناعها بالمكاسب في الأجلين القصير والطويل، وتحديد العثرات المحتملة، ومعالجة الثغرات في القدرات والتحديات المؤسسية ذات الصلة بها من خلال دراسات الأثر القائمة على الأدلة والمحاكاة وتقديم الدعم المصمم حسب الحاجة لبناء القدرات.

جيم - التوصيات

٣٤- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشر على نطاق واسع نتائج بحوثها بشأن تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية أن توفر حلولا لكل بلد على حدة حتى لا تقوض منطقة التجارة الحرة الإنفاق الاجتماعي؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية تعزيز البحوث المتعلقة بأثر منطقة التجارة الحرة، مع التركيز بوجه خاص على بلدان محددة والسبل التي تتيح معالجة التحديات المرتبطة بها؛

(د) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين الآخرين إجراء البحوث واقتراح مسارات لتعبئة الموارد لدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وبالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين مثل المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، أن تضع برنامجا شاملا لتنمية القدرات عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لصالح الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء؛

(و) تُشجع الدول الأعضاء على تحسين نظمها الخاصة بجمع الضرائب وإدارتها؛ ؛

(ز) دعم قدرات النظم الإحصائية الوطنية بهدف تحسين نوعية البيانات التجارية وتوافرها، نظرا لعدم كفاية الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات في العديد من البلدان الأفريقية؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء منح الأولوية للتصديق على الصكوك القانونية واستكمال العمل بشأن خارطة الطريق لتفعيل منطقة التجارة الحرة؛

(ط) تُشجع الدول الأعضاء على الحفاظ على الحيز السياساتي اللازم أثناء التفاوض بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية في ضوء منطقة التجارة الحرة، وذلك لتجنب الإضرار بجهود التكامل الإقليمي، والتحول الهيكلي المبذولة على صعيد القارة؛

(ي) ينبغي للجنة الاقتصادية إجراء تقييم للأطر القائمة التي تنظم حقوق الملكية الفكرية ودعم الدول الأعضاء في عملية المواءمة بينهما قبل الشروع في المرحلة الثانية من عملية التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة وأثناءها.

سادسا- المسائل النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الذي يغطي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ – آذار/مارس ٢٠١٨)

باء- تقرير عن متابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقرارات الاجتماع الخاص للممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١- العرض

٣٥- في إطار البندين الفرعيين (أ) و(ب) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثلو الأمانة تقرير الأمينة التنفيذية بشأن عمل اللجنة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، كما يرد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/5)، وتقريراً عن متابعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقرارات الاجتماع الخاص للممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى اللجنة الاقتصادية على النحو المبين في الوثيقة (E/ECA/COE/37/6).

٢- المناقشة

٣٦- أحاط الخبراء علما بالوثيقتين، دون المضي في مناقشة البندين الفرعيين.

جيم- تقرير الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي

دال- الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛

هاء- تقرير الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية

واو- استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب القرار ٩٤٣ (د- ٤٩)

١- العرض

٣٧- في إطار البنود الفرعية (ج) و (د) و (و) (هـ) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثلو الأمانة تقرير الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي الوارد في الوثيقة (E/ECA/CRCI/10)؛ الإطار الاستراتيجي المنقح للبرنامج ١٥، بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، للخطة البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين، الوارد في الوثيقة E / ECA

(COE / 37/4 /)؛ وتقريرا عن الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، الوارد في الوثيقة (E/ECA/CGSD/2/9)؛ ومذكرة من الأمانة عن استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقا للقرار ٩٤٣ (د-٤٩)، الواردة في الوثيقة (E/ECA/COE/37/7/Rev.1). وسلط ممثلو الأمانة، في العروض التي قدموها، الضوء على النقاط البارزة في كل وثيقة من هذه الوثائق، بغية توجيه مناقشات الخبراء.

٢- المناقشة

٣٨- خلال المناقشة التي تلت ذلك، أبرز الخبراء الحاجة إلى اعتماد الجماعات الاقتصادية الإقليمية أطراً متينة لتقييم الأثر الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة. ومن ثم، يمكن الحد من المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي وإدارته باستخدام الآليات الإقليمية لتخزين الأغذية وتجميع التكاليف. ومن شأن الاستثمار في الحلول التقنية المبتكرة لتحسين الإمداد بالكهرباء أن يسهم أيضا في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، كما يتضح من أنشطة منظمة استثمار نهر السنغال.

٣٩- وأشارت الأمانة إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد يسرت إنشاء مجمعات ابتكارية لتوليد الطاقة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء، على توحيد أسواق الكهرباء وتنظيمها بغية الدفع قدما بمساعي تعزيز التجارة عبر الحدود. وسوف يتناول بروتوكول التجارة في الخدمات لمنطقة التجارة خدمات الهياكل الأساسية، بما في ذلك خدمات الطاقة.

٤٠- وأكدت الأمانة أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم إنشاء آليات إقليمية لتحسين الأمن الغذائي، معتبرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثالا جيدا في هذا الصدد. وأحيط الخبراء علما بأن النموذج الاقتصادي الذي تتبعه اللجنة لتحليل تأثير ترتيبات التجارة الحرة، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة، يقوم على منظور عالمي وأن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية قد أدرجت في قاعدة بياناته.

٤١- ولوحظ أن التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية أكثر استجابة للاحتياجات والأولويات الأفريقية في سياق خطتي٢٠٣٠ و٢٠٦٣. وأشار الخبراء إلى الحاجة إلى زيادة التركيز على المجالات المواضيعية التي تتماشى مع ولاية اللجنة الاقتصادية من أجل تفادي تكرار العمل الذي تضطلع به كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للجنة الاقتصادية أن تساعد الدول الأعضاء في وضع الأدوات والآليات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، من قبيل جمع البيانات. وتطرق

الخبراء كذلك لتسلسل مراحل عملية إعادة التوجيه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية ومواءمتها مع خطة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة التي يجري التفاوض بشأنها بين الدول الأعضاء.

٤٢- واسترعت الأمانة انتباه الخبراء إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥) الذي استمدت اللجنة الاقتصادية ولاياتها منه. ويأخذ التوجه الاستراتيجي الجديد في الحسبان خطة الأمين العام الإصلاحية، لا سيما أدوار اللجان الإقليمية ومهامها فيما يخص تعزيز البعد الإقليمي للتنمية. وكل هذا منصوص عليه في بيان التعاون بين فريق الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية الخمس. ويشدد الإطار الذي وقعته الأمم المتحدة مؤخراً مع الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ على الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية في التنمية الإقليمية. وكُلفت اللجنة الاقتصادية كذلك بمهمة إدارة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وهو أمر يندرج في إطار تكثيف دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي.

٤٣- وإقراراً بالصلة بين التنمية والسلام والأمن، لوحظ أن الأمين العام قد شدد على دور اللجان الإقليمية في منع نشوب الأزمات وفي المساعدة على تحسين القدرة على التأقلم، تمشيا مع خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، كلفت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة اللجنةَ الاقتصادية بالاضطلاع بدور قيادي في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الساحل.

٤٤- وأشار الخبراء إلى أن القطاع غير الرسمي تهيمن عليه النساء بدرجة كبيرة. ولذلك من الضروري وضع برنامج لإدماجه في الإطار الإنمائي الأوسع وضمان مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. كما أن مواءمة الأهداف الوطنية في مجال الشؤون الجنسانية مع خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ ينبغي تعميمها في جميع برامج اللجنة الاقتصادية.

٤٥- وأشارت الأمانة إلى الأهمية التي تحظى بها الشؤون الجنسانية وما يربطها من صلات بالفقر والتفاوت والوظائف في أفريقيا. وأبلغت الأمانة الخبراء بأن مواءمة المؤشرات الجنسانية في سياق خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ من شأنها أن تساعد في تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على وضع إحصاءات تراعي الفوارق بين الجنسين. كما أبلغت أيضاً عن العمل الجاري في مجالات المساواة بين الجنسين وسلاسل القيمة الزراعية في سياق منطقة التجارة الحرة. ولوحظ أن الحسابات القومية لا تهتم بما فيه الكفاية بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس وبمساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وعليه أعرب الخبراء عن الحاجة إلى توافر مثل هذه الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

٤٦- واستوضح خبراء الأمانة كذلك عن كيفية تبسيط اللجان النظامية في ضوء التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة وعن دور السفراء المقيمين في أديس أبابا ومشاركتهم. وطلبوا أيضاً توضيحا بشأن أجزاء النظام الداخلي للجنة الاقتصادية التي سيجري استعراضها.

٤٧- وأشارت الأمانة إلى أن وضع الصيغة النهائية للاستعراض سيستلزم مزيداً من الوقت لكي تؤخذ نتائج عمليات الإصلاح الجارية في الاعتبار. ومن شأن الاستعراض أن يساعد في التماس مدخلات من الدول الأعضاء حتى أن يصبح الهيكل الحكومي الدولي أكثر كفاءة وفعالية، ولدعم العمليات المتعلقة بالسياسات العامة. وتُظهر النتائج الأولية للاستعراض محدودية التواصل بين الأمانة وممثلي الدول الأعضاء في أديس أبابا، وتُبرز الحاجة إلى تحسين التواصل مع السفراء المقيمين فيها.

٣- التوصيات

٤٨- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يكون تطبيق النموذج الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة أوسع نطاقا بحيث يشمل جميع الدول الأعضاء، بغية تيسير تقييم الأثر على نحو شامل للجميع؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الإنمائي الأوسع نطاقا؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية الاستمرار في تعميم المنظور الجنساني وأن ترفع تقارير حالة ذلك التعميم؛

(د) ينبغي لأمانة اللجنة الاقتصادية والممثلين الدائمين للدول الأعضاء المعتمدين في أديس أبابا أن يعكفوا خلال الإيجاز المقبل الذي يقدم كل أربعة أشهر على بحث دور الممثلين الدائمين في الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية وعلى فترات انعقاد اجتماعاته.

(هـ) ينبغي منح اللجنة الاقتصادية المزيد من الوقت لكي تتمكن من وضع الصيغة النهائية لاستعراض الهيكل الحكومي الدولي.

زاي- تقرير عن الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتقارير المقدمة من الهيئات الفرعية

١- العرض

٤٩- في إطار البند الفرعي (ز) من البند ٦ من جدول الأعمال، قدم ممثلو الأمانة تقارير اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية في مختلف المناطق دون الإقليمية، ويرد التقرير الخاص بوسط أفريقيا في الوثيقة (ECA/SRO/CA/ICE/33/17)؛ في حين يرد تقرير شرق أفريقيا في الوثيقة (ECA-ECA/ICE/21)؛ أما تقرير شمال أفريقيا فيرد في الوثيقة (ECA/SRO-NA/ICE/32/6)؛ ويرد تقرير الجنوب الأفريقي في الوثيقة (ECA/SA/ICE.XXII/2017/9.1)؛ وتقرير غرب أفريقيا في الوثيقة (ECA/WA/ICE/20/01 d) وفضلا عن ذلك، عرض ممثلو الأمانة التقرير المرحلي عن أنشطة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، على النحو المبين في الوثيقة (E/ECA/COE/37/8)، والمذكرة المتعلقة بمشروع النظام الأساسي المنقح للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط على النحو المبين في الوثيقة (E/ECA/COE/37/9)؛ والتقرير المرحلي عن الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: الإنجازات والنتائج الرئيسية وسبيل المضي قدما، على النحو المبين في الوثيقة (E/ECA/COE/37/11). ولفت ممثلو الأمانة، فيما قدموه من عروض، الانتباه إلى المسائل التي يوجد بشأنها انشغال وسُلط عليها الضوء في الوثائق المختلفة، بهدف التماس مدخلات من الخبراء.

٢- المناقشة

٥٠- ركزت المناقشة التي أعقبت ذلك على مسائل تنمية القدرات، تمشيا مع أهداف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ وإصلاحات الاتحاد الأفريقي؛ وندرة البيانات والإحصاءات الضرورية لتنفيذ الخطط الإقليمية والقارية ورصدها واستعراضها ومتابعتها؛ ومواءمة التشريعات الوطنية والإقليمية مع الأطر الإنمائية الدولية؛ وتعميق التكامل المالي الإقليمي؛ وإضافة القيمة وتثمين الموارد الطبيعية في أفريقيا.

٥١- وأثنى الخبراء كثيرا على عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في بناء القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأفريقية الأعضاء. بيد أنهم أعربوا عن القلق إزاء ضعف حضور المعهد في الدول الأعضاء، ودعوا إلى مزيد من التواصل ليكون له حضور أفضل في القارة، بالنظر إلى نوعية التدريب الذي يقدمه، وأهمية الولاية المنوطة به. وأحاطت ممثلة المعهد علما بالتوصية وأبلغت الخبراء بأن العمل جار بالفعل لمعالجة هذا التحدي. وشجع الخبراء المعهد مشددين على ضرورة أن يضطلع بعمله بالشراكة مع المؤسسات الأخرى المعنية بتنمية القدرات في القارة بغية إتاحة فرص أكثر شمولا وحفزاً للدول الأعضاء لتنمية قدراتها.

٥٢- وقدم الخبراء طلبات تتعلق بتنمية القدرات في مجالات متنوعة، بما في ذلك التدريب في مجال المساعدة على إدماج خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية الأفريقية، وفي منطقة التجارة الحرة، وفي البيانات والإحصاءات وسلاسل القيمة. وطلبوا من المعهد أيضا أن يضطلع بتدريب الدبلوماسيين الأفريقيين. وأكد المعهد من جديد التزامه بدعم جميع الدول الأعضاء في تنمية تلك المهارات ومهارات أخرى لا تقل أهمية، وبإدراج الدبلوماسيين الأفريقيين في أنشطته التدريبية.

٥٣- وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء انخفاض تمثيل المرأة في التدريب الذي قدمه المعهد في عام ٢٠١٧. وأوضح ممثل المعهد أن المساواة بين الجنسين ما فتئت تشكل أولوية كبيرة بالنسبة للمعهد وأنه جرى تحديد تدابير يستخدمها المعهد لضمان المساواة بين الجنسين في دوراته التدريبية. وطُلب من الدول الأعضاء تشجيع ترشيح النساء للمشاركة في الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد.

٥٤- والتمس الخبراء إيضاحات بشأن المعايير المستخدمة لتحديد البلدان والجامعات التي يقدم فيها المعهد برامجه للحصول على درجة الماجستير. ورغم عدم وجود أي معايير محددة، إلا أن المعهد يسترشد في شراكاته مع الجامعات بما أثبتته تجاربه السابقة في التعاون معها بالإضافة إلى التزامها بالكفاءة والفعالية وبحرصها على بذل الجهود الإنمائية على نطاق القارة بأسرها. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب الخبراء بالمعهد أن يحرص على فتح باب الالتحاق ببرامجه للمشاركين من جميع أنحاء القارة.

٥٥- وفيما يتعلق بدفع الاشتراكات المقررة والمتأخرات، طلب الخبراء من المعهد تقديم توضيحات بشأن الجدول الوارد في التقرير المرحلي عن أعمال المعهد، فأُبلغوا بأن الجدول لا يتضمن سوى قائمة بأسماء الدول الأعضاء التي سددت مساهماتها في عام ٢٠١٧، وفقا للتوصية السابقة لمجلس إدارة المعهد، ومؤتمر الوزراء الأفريقيين. وأشار الخبراء إلى الاختلافات بين السنوات المالية التي يطبقها المعهد وتلك التي تطبقها مختلف الدول الأعضاء.

٥٦- أما الخبراء الذين طلبوا قائمة بالبلدان التي تتمتع بعضوية مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية التقنية للمعهد وما يرتبط بذلك من شروط للمشاركة، فقد طُلب منهم التماس هذه المعلومات في إطار مناقشات ثنائية بين دولهم الأعضاء والمعهد.

٥٧- وأشار الخبراء أيضا إلى التوصية التي قدمها مجلس الإدارة داعياً فيها إلى زيادة الدعم المالي المخصص للمعهد، وأعربوا عن دعمهم القوي للتوصية نظرا للدور الهام الذي يتعين على المعهد أن يؤديه في بناء قدرات الدول الأعضاء لمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣. كما أحاطوا علما بمشروع النظام الأساسي المنقح للمعهد، على نحو ما أجازه مجلس الإدارة وأحاله للمؤتمر.

٥٨- وفيما يتعلق بمسألة الإحصاءات التي أثيرت بخصوص التقرير المرحلي عن الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، أكد الخبراء أن الافتقار إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة في التوقيت المناسب لا يزال يشكل مشكلة تعوق جهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

٥٩- أما فيما يخص عمل المكاتب دون الإقليمية، أشاد الخبراء باللجنة الاقتصادية وبهذه المكاتب لما قدمته من دعم للدول الأعضاء في المجالات البالغة الأهمية، لاسيما التخطيط الإنمائي والإحصاءات، والتكامل الإقليمي والتصنيع، بما في ذلك سلاسل القيمة الإقليمية.

٦٠- وأشار الخبراء إلى الحاجة إلى تسخير الموارد الطبيعية، والاستفادة منها كرافعة للتصنيع في سياق منطقة التجارة الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن البلدان الأفريقية لا تزال معرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، ما يجعلها باستمرار رهينة لتدهور معدلات التبادل التجاري واختلالات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تدني عائدات الضرائب والصادرات والركود الاقتصادي. وتنبئ هذه الحالة بحتمية التنويع الاقتصادي، وزيادة القيمة المضافة والتصنيع لكفالة المحافظة على معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة.

٦١- وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء تدني مستوى الإلمام بخطة عام ٢٠٦٣، مشيرين إلى الحاجة الملحة إلى نشر المعلومات على نطاق واسع بشأن هذا الصك. وإلى جانب ذلك، فإن الصدمات الخارجية، لاسيما تقلب أسعار السلع الأساسية، لا تزال تلحق أضرارا بالغة بآفاق النمو في العديد من البلدان الأفريقية.

٣- التوصيات

٦٢- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط أن يحافظ على الدعم المقدم لتنمية قدرات الدول الأعضاء ويزيد منه لغرض بناء المهارات اللازمة لدعم التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة، وخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وينبغي أن تلبي هذه البرامج التدريبية احتياجات تنمية القدرات الناشئة عن الإصلاحات الجارية في الاتحاد الأفريقي واحتياجات السلك الدبلوماسي، لاسيما الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين في أديس أبابا. وينبغي للمعهد، عند وضع أنشطته لتنمية القدرات وتنفيذها، أن يعمل بالشراكة مع المؤسسات الإقليمية

الأخرى المعنية بتنمية القدرات. وينبغي له أيضا أن يواصل جهوده لضمان المساواة بين الجنسين في المشاركة في برامجه التدريبية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم دور المعهد الهام وولايته من خلال تسوية متأخراتها المستحقة والتسديد المنتظم لاشتراكاتها السنوية المقررة؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية أن توفر الدعم المالي للمعهد وأن تتخذ كافة الخطوات اللازمة لكي تقوم الجمعية العامة بزيادة المنحة المقدمة للمعهد، تمشيا مع التوصيات الصادرة عن مجلس الإدارة؛

(د) ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تحيل مشروع النظام الأساسي المنقح للمعهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمجرد اعتماد مؤتمر الوزراء الأفريقيين له في دورته المزمع عقدها في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٨؛

(هـ) ينبغي للجنة الاقتصادية أن تكثف ما تقدمه من دعم للدول الأعضاء في مجال تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات البيانات بما يتيح توفير المعلومات المطلوبة لتنفيذ الاستعراض الوطني الطوعي وعمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة فيما يتعلق بخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣؛

(و) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية وشركائها اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الوعي بخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣؛

(ز) ينبغي للجنة الاقتصادية دعم الدول الأعضاء بالنُّهج المناسبة لضمان معالجة مواردها الطبيعية محليا بدلا من تصديرها في شكلها الخام. ويمكن للجنة الاقتصادية تحديداً أن تقدم التوجيه للدول الأعضاء التي سبق لها أن وقعت عقودا طويلة الأجل تسمح بتصدير منتجاتها الخام. وينبغي أن يكون الهدف هو التأكد من أن الموارد الطبيعية تسهم على نحو أمثل في تشجيع النمو الشامل للجميع والمفضي إلى إيجاد فرص العمل والتصنيع؛

(ح) ينبغي أن تضاف إلى التقارير دون الإقليمية بشأن ما أحرز مؤخراً من تقدم اقتصادي واجتماعي قضايا إضافية، تشمل الصحة، والحصول على الطاقة، والحصول على المياه والتجارة فيما بين بلدان المنطقة.

(ط) ينبغي للجنة الاقتصادية أن تزود المركز الأفريقي للإحصاءات والمراكز دون الإقليمية بالموارد البشرية والمالية الملائمة لتمكينهم من أداء مهامهم.

حاء- تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

١- العرض

٦٣- عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، الوارد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/10)، وتطرق بإيجاز للطرائق التي قُدم بها الدعم، على النحو المفصل في التقرير. وأشار (ت)، على وجه الخصوص، إلى أن الأمم المتحدة ستواصل دعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ إصلاحاته الواسعة، وحددت الدور الذي ستقوم به اللجنة الاقتصادية في تلك العملية.

٢- المناقشة

٦٤- خلال المناقشة التي تلت ذلك، أثار الخبراء شواغل تتعلق بمواءمة المبادرات القارية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وقانون النمو والفرص في أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة، مع خطتي عام ٢٠٦٣ وعام ٢٠٣٠. وأكدوا على أهمية مواءمة أطر الرصد والتقييم الوطنية مع الخطط الدولية والقارية. وشددوا على أن التنفيذ المتسق لجميع المبادرات والبرامج في سياق الأولويات الإنمائية الوطنية يتطلب فهما جيدا للعلاقات التي تربط بينها. وعليه فإن تحديد خصائص هذه العلاقات من الأهمية بمكان لاستكشاف ما يربط بينها من صلات وأوجه تآزر من أجل ضمان إدماجها على نحو متسق وتفادي ازدواجية الجهود.

٦٥- وبالإضافة إلى ذلك، وفي معرض تناول مسألة تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود المرتبطة بذلك، تداول الخبراء بشأن الفوائد المحتملة لعملية التنمية، وما يترتب عنها من آثار على صعيد تنفيذ خطة التكامل الإقليمي في أفريقيا. وأشاروا إلى أن الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا تكتنفه مصاعب تتعلق بارتفاع المخاطر، والإفراط في القوانين والسياسات والأنظمة، وندرة الفرص الاستثمارية. واسترعوا الانتباه إلى قانون نموذجي لتطوير مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا، يخص المواءمة القانونية، والأطر التنظيمية والسياساتية فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا، لا سيما تلك التي تقع ضمن اختصاص برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٣- التوصيات

٦٦- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية الاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين المبادرات الإنمائية المتعددة من خلال تحديد خصائص العلاقات التي تربط بينها، وإدماج الخطط المختلفة في خططها الإنمائية الوطنية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية تعزيز قدرات البلدان الأفريقية فيما يخص التعرف على أوجه التآزر بين الخطط المختلفة وتبادلاتها من أجل تحديد أولويات السياسات الوطنية وتسلسل مراحلها؛

(ج) فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود، ينبغي للدول الأعضاء اعتماد القانون النموذجي لتيسير استثمار القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود وتمويلها؛

(د) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا رفع مستوى الوعي لدى الدول الأعضاء بشأن القانون النموذجي من أجل تعزيز مواءمة القواعد والأنظمة والقوانين والسياسات التي تنظم مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا.

طاء- التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

١- العرض

٦٧- في إطار البند الفرعي (ط) من البند ٦ من جدول الأعمال، قدم ممثل الأمانة التقرير الموجز عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١ -٢٠٢٠، على النحو الوارد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/12)، ووجه الانتباه إلى استنتاجات التقرير التي تهم اللجنة، وخاصة الاستنتاج بأن التقدم المحرز فيما بين البلدان الأفريقية الأقل نموا لا يزال متفاوتا. وأن الأمر يقتضي اتباع مجموعة واسعة من التدابير العلاجية من جانب الحكومات لتلبية المعايير المؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً.

٢- المناقشة

٦٨- خلال المناقشة التي تلت ذلك، هنأ الخبراء البلدان الأفريقية الخمسة التي توشك على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وأشاروا إلى أن معايير تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية الأقل نمواً تحتاج إلى توضيح، وأنه لا يوجد من بين ١٢ بلدا أوصي بخروجه من تلك الفئة في عام ٢٠١٨ سوى بلدين أفريقيين، وهو ما ترك ٣١ بلداً من بلدان القارة ضمن قائمة أقل البلدان نمواً.

٣- التوصيات

٦٩- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصية التالية: ينبغي للجنة الاقتصادية أن تقدم الدعم للدول الأعضاء في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية، لكفالة أن يتمكن أكبر عدد من البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

ياء- تنفيذ برامج الهجرة الدولية في أفريقيا

١- العرض

٧٠- في إطار البند الفرعي (ي) ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة مذكرة من الأمينة التنفيذية بشأن برنامج اللجنة الاقتصادية في مجال الهجرة، على النحو الوارد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/16)، وسلط الضوء على النقاط البارزة في تلك الوثيقة. وعلى وجه الخصوص، أُبلغ الخبراء بالدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية في مجال معالجة مسألة الهجرة الدولية داخل أفريقيا وإليها ومنها، في ضوء الأهمية الممنوحة للهجرة من خلال صكوك مثل خطة عام ٢٠٣٠.

٢- المناقشة

٧١- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، وجه الخبراء الانتباه إلى أهمية البيانات المتعلقة بالهجرة، وأشاروا إلى أن لديها أبعادا عديدة، مثل عدد الأشخاص المعنيين والتأثير على الأسر والتحويلات المالية. وقالوا إنه لفهم تلك المسائل فهماً كاملاً، لا بد من توافر بيانات شاملة. فوجود بيانات ومعارف محدّثة ومصنفة يكتسي أهمية بالغة لوضع سياسات قائمة على الأدلة للتصدي بفعالية وبصفة شمولية للعوامل المتعددة الكامنة وراء الهجرة.

٧٢- وأشار الخبراء أيضا إلى أن الخطاب المتعلق بهجرة الأفريقيين إلى أوروبا ومناطق أخرى يكتنفه قدر كبير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعاطفة. فمن الإحصاءات المقدمة، لوحظ أن اتجاهات الهجرة في أفريقيا لا تختلف عن غيرها من المناطق، والواقع أن الكثير من الهجرة يجري داخل القارة. وقد جرى تجاهل الفوائد الفعلية والمحتملة للهجرة إلى أفريقيا والبلدان المستفيدة على نطاق واسع. وأضاف الخبراء أن التحويلات المالية من الأفريقيين الذين يعيشون خارج القارة تشكل جزءا كبيرا من مجموع الإيرادات بالعملات الأجنبية. غير أنه نظرا لارتفاع تكاليف النظم الرسمية لتحويل الأموال/ فإن الناس يختارون الوسائل غير الرسمية التي لا تنعكس في الإحصاءات الرسمية. وذكروا أنه كثيرا ما يُلقى باللائمة على المهاجرين الأفريقيين بشأن مشاكل مختلفة، مثل البطالة. ولم تَكْفِ العديد من البرامج التي نُفذت في أفريقيا لتجنب هجرة الأدمغة، ولم تفلح البرامج التي تنفذها البلدان المتقدمة النمو لتشجيع الناس على العودة إلى الوطن في

إيقاف الهجرة بسبب تردي ظروف العمل في البلدان الأصلية للمهاجرين. وأشير أيضا إلى أن المبادرات المتعلقة بالهجرة تشمل الجهود الرامية إلى معالجة معدلات العمالة الناقصة والبطالة، وإلى أن حرية تنقل اليد العاملة تسمح بالاستفادة المثلى من الرأسمال البشري، بالنظر إلى أن المهارات تنتقل إلى المناطق والصناعات والبلدان التي تحقق فيها أعلى قيمة.

٧٣- وبالتطرق إلى مسألة منطقة التجارة الحرة وأثرها على الهجرة، شدد الخبراء على أنه بدون البشر لن تكون السلع والخدمات قادرة على عبور الحدود. وفي هذا الصدد، حتى تصبح التجارة داخل المنطقة واقعا ملموساً في أفريقيا، ينبغي التصديق على البروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص، بالموازاة مع الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة، وينبغي أن يَتبع ذلك مباشرة تنفيذُ الاتفاق وجميع البروتوكولات الملحقة به.

٣- التوصيات

٧٤- في ضوء تلك المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد من التركيز على البيانات المتعلقة بالهجرة؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء استكشاف التدابير العملية التي من شأنها أن تطلق العنان للإمكانات الكاملة للهجرة من أجل التنمية المستدامة، لاسيما من خلال إدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي؛

(ج) ينبغي للأمانة زيادة ما تقدمه من دعم للدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات والنظم لتوليد البيانات والتحليل في مجال الهجرة وفي المجالات الأخرى بوجه عام؛

(د) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تصمم سياساتها الخاصة بها في الهجرة والعمالة تكون مستمدة من واقعها ومدعَّمة ببيانات رصينة؛

(هـ) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضع السياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمالة، وأن تنفذها بحيث تساهم في تحسين ظروف العمل والأجور التنافسية بغية الحد من الهجرة خارج أفريقيا وتجنب هجرة الأدمغة؛

(و) ينبغي للأمانة وغيرها من الهيئات الإقليمية أن تقدم الدعم التقني لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على وضع السياسات التي تأتي بالعمل اللائق وتضمنه للمواطنين والمهاجرين، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) ينبغي للدول الأعضاء تيسير اتخاذ آليات فعالة من حيث التكلفة لتحويل الأموال في القارة من أجل زيادة استخدام القنوات الرسمية، وتحسين الإيرادات من العملات الأجنبية؛

(ح) تُحث الدول الأعضاء بإلحاح إلى التصديق على البروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص التي تكرسها المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية؛

(ط) تُشجع الدول الأفريقية الأعضاء على إشراك القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية.

سابعا- موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها [البند ٧ من جدول الأعمال]

٧٥- أحال ممثل الأمانة الخبراء إلى المذكرة المتعلقة بموضوع الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام ٢٠١٩، وموعدها ومكان انعقادها، كما ترد في الوثيقة (E/ECA/COE/37/15). واقترح أن يعقد الاجتماع في آذار/مارس ٢٠١٩ في أديس أبابا، وأن يكون موضوعه ''سياسة مالية جديدة لأفريقيا''.

٧٦- ونوقشت التواريخ المحتملة للدورة الثانية والخمسين لمؤتمر الوزراء في عام ٢٠١٩. وشككت اللجنة في صلاحية الشهر المقترح للدورة المقبلة، وأوصت بأن تقوم الأمانة بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي باختيار موعد مناسب. ووافقت اللجنة على المكان الذي اقترحته الأمانة لعقد الدورة، إلا إذا قدمت دولة عضو اقتراحاً آخر.

٧٧- وبعد إجراء مناقشات بشأن الموضوع الذي اقترحته الأمانة، حددت لجنة الخبراء ثلاثة مواضيع إضافية لإخضاعها لمزيد من التداول:

(أ) الحاجة إلى النهوض بمنطقة التجارة الحرة من خلال التحول الاقتصادي، والتنويع، وإضافة القيمة وصولا إلى عصر الاقتصاد الرقمي؛

(ب) دور القطاع الخاص في تنفيذ منطقة التجارة الحرة بما يفضي إلى إحداث التحول الاجتماعي الاقتصادي، والتنويع وإضافة القيمة، وصولا إلى عصر الاقتصاد الرقمي؛

(ج) السياسات المالية الملائمة لمنطقة التجارة الحرة ضمن أطر خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

٧٨- ودعا الرئيس الخبراء إلى مواصلة التداول بشأن الموضوعات الأربعة المقترحة والتوصل إلى اتفاق على موضوع واحد. وأحاط الخبراء علما بالمواضيع الفرعية لمناقشات المائدة المستديرة التي ستعقد أثناء الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر الوزراء، بالإضافة إلى المناقشة المتعلقة بالموضوع العام للدورة الثانية والخمسين. وفي ضوء هذه الاعتبارات، اقترحت الأمانة، بعد أخذ جميع المقترحات في الحسبان، موضوعا توفيقيا للدورة الثانية والخمسين هو: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا''. وأقرت اللجنة، بعد المداولة، موضوع الدورة الثانية والخمسين.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٧٩- على إثر طلب ممثل دولة عضو تخصيص وقت لعرض بشأن بروتوكول لكسمبرغ الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدّات المنقولة بشأن المسائل التي تخص المعدّات الدارجة على السكك الحديدية، دعا الرئيس ممثل الفريق العامل المعني بالسكك الحديدية إلى تقديم البروتوكول إلى لجنة الخبراء.

٨٠- قدم ممثل الفريق العامل المعني بالسكك الحديدية عرضاً عاماً عن الدور البالغ الأهمية للسكك الحديدية، مؤكداً أن أفريقيا ستحتاج إلى استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية للسكك الحديدية ومعداتها الدارجة خلال السنوات المقبلة. واضاف أن بروتوكول اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة المتعلق بالمسائل الخاصة بالمعدات الدارجة للسكك الحديدية (بروتوكول لكسمبرغ) من شأنه أن ييسر تمويل المشتريات الجديدة من المعدات الدارجة للسكك الحديدية بالاستعانة برؤوس الأموال الخاصة وكذلك حركتها عبر الحدود الوطنية، لما لذلك من أهمية بالنسبة للتجارة عبر الحدود ولحركة الأشخاص في القارة.

٨١- خلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى الدور الذي تضطلع به شبكات السكك الحديدية في تكميل النقل بالطرق البرية والنقل الجوي وفي المساهمة في تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتطرقوا كذلك للإمكانات المحتمل أن يتيحها بروتوكول لكسمبرغ، ولاحظوا أن الأمر يتطلب مزيدا من الوقت للنظر بدقة في الإجراءات المعمول بها لاستعراض الصكوك القانونية واعتمادها. وأضافوا أنهم يحتاجون إلى مزيد من الوقت للتشاور مع السلطات المختصة في بلدانهم. وبالتالي يتعين إرجاء المداولات بشأن بروتوكول لكسمبرغ إلى الدورة المقبلة للمؤتمر.

تاسعا– النظر في مشروع تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٨٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع تقرير اجتماعها مع القرارات الستة لترفع إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لينظر فيها ويعتمدها، على النحو المبين في الوثيقة E / ECA / COE / 36 L /. وأدلى العديد من الخبراء بتعليقات واقترحوا إدخال تعديلات على التقرير وعلى مشاريع القرارات. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. وتُرفق القرارات كما عدلتها اللجنة، بهذا التقرير لينظر فيها مؤتمر الوزراء بغرض اعتمادها.

عاشرا– اختتام الاجتماع [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٨٣- أدلى كل من رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته ونائب الأمينة التنفيذية بملاحظات ختامية. وقد أثنى الرئيس على الخبراء بشأن مداولاتهم المثمرة والروح التوافقية التي أظهروها في صياغة التوصيات. وأشار نائب الأمينة التنفيذية إلى أن الحماس الذي اتسمت به مشاركة الخبراء خلال الاجتماع عكس أهمية موضوع المؤتمر وتوقيته المناسب وأن رؤاهم وتوصياتهم ستساعد في تشكيل عمل اللجنة وتحسينه لدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٨٤- وبعد تلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

المرفق

مشاريع قرارات

L 1
المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي وافق فيه المجلس على النظام الأساسي المحدَّث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بناء على توصية من مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، على النحو المبين في قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي عقد في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٦،

وإذ يشير إلى توصيته الواردة في القرار ٩٤٢ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة لمجلس إدارة المعهد بإمعان النظر في القانون الأساسي المنقح، على أساس التعديلات المدخلة عليه التي أقرها المجلس في اجتماعه الرابع والخمسين، الذي عقد في أديس ابابا في شباط/ فبراير ٢٠١٦

وإذ يحيط علما بقرار مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في اجتماعه الخامس والخمسين المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٧، بالموافقة الكاملة على التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للمعهد والمقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي المتخصصة المعنية بالشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في عام ٢٠١٦،

وإذ يشير كذلك إلى الفقرة ٣ من المادة ٤ من النظام الأساسي المحدث للمعهد، التي يُطلب بمقتضاها من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد العشرة الذين سوف يتولون المهام بصفتهم ممثلين للحكومات الأفريقية،

وإذ يقرُّ بالدور الأساسي للتخطيط في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، لاسيما فيما يخص دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يسلِّم بالدور الكبير الذي سيؤديه أي برنامج ناجع لبناء القدرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للدول الأعضاء، لا سيما تلك الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يحيط علما بالإنجازات التي حققها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في عام ٢٠١٧، على النحو الوارد في التقرير المرحلي عن عمله،[٢]

وإذ يحيط علما كذلك بالمقرر الذي اتخذه مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في دورته السادسة والخمسين، المعقودة في داكار في آذار/مارس ٢٠١٨، الذي يوصي فيه بزيادة منحة الأمم المتحدة العادية المقدمة للمعهد من ٢،٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٥ ملايين دولار لفترة السنتين، وبرفع مستوى الدعم المنتظم القائم على البرامج الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمعهد من مصادر خارجة عن الميزانية بحيث يصل إلى ٢ مليون دولار سنويا،

وإذ يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تقدمه من دعم متواصل للمعهد،

وإذ يدرك الطابع المتفاوت للاشتراكات السنوية المقررة للدول الأعضاء في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وتعذر إمكانية التنبؤ بها، وهو وضع يحد من قدرته على الاستمرار في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات،

وإذ يسلم مع التقدير بالجهود التي بذلها عدد من البلدان لدفع كل متأخرات مساهماتها أو جزء منها إلى المعهد،

وإذ يدرك تزايد الطلب على الدورات التدريبية للمعهد، كما يتضح من تضاعف عدد الطلبات المقدمة إليه في القترة من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٧ لإجراء دورات تدريبية لتنمية المهارات، وإذ يقدر المبادرات الاستراتيجية التي ينفذها المعهد لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتفاوتة للدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات، فإنه،

[١] قرار الجمعية العامة ١/٧٠

[٢] E/ECA/COE/37/8

١- **يقر النظام** الأساسي المحدَّث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ويطلب إلى الأمينة التنفيذية للجنة إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للنظر فيه واعتماده توطئة لإصدار التوجيه الملائم لاحقا لضمان تنفيذه؛

٢- **يقر** التشكيلة الجديدة لمجلس إدارة المعهد؛

٣- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ، بالتعاون مع المعهد، كافة الخطوات اللازمة لدعوة الجمعية العامة لزيادة المنحة العادية المقدمة إليه من ٢،٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٥ ملايين دولار لفترة السنتين وذلك دعما لبرنامج المعهد؛

٤- **يطلب** أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعتمد، بصورة أكثر انتظاما، نهجا قائما على البرامج ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية فيما يخص الدعم الذي تقدمه للمعهد، وأن يكون ما تقدمه من دعم عند مستوى ٢ مليون دولار في السنة؛

٥- **يدعو** الدول الأعضاء مجددا إلى أن تدفع اشتراكاتها السنوية المقررة على نحو أكثر انتظاما وأن تسدد ما عليها من متأخرات للمعهد، كما يدعو المعهد إلى مضاعفة جهوده لتحصيل الاشتراكات كجزء من استراتيجية أكثر شمولا لتعبئة الموارد.

L 2

استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د —٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة ضبط أنشطتها من أجل دعم تحول أفريقيا الهيكلي، الذي أسنَد فيه إلى الأمينة التنفيذية مهمة إعادة تنسيق برامج اللجنة وأولوياتها بما يتماشى مع توجهها الاستراتيجي الجديد، بغرض دعم خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية المفضية إلى التحول؛

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٩٤٣ (د-٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي طَلب فيه إلى الأمينة التنفيذية إجراء استعراض مستقل وشامل ومتعمق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لها،

وإذ يلاحظ الإصلاحات الجارية على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

وإذ يلاحظ *أيضا* الدور الفريد الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وولايتها الشاملة بوصفها المركز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأفريقية،

وإذ يأخذ علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٩٤٣ (د-٤٩)،[1] وبالطلب الوارد فيه لمنح وقت إضافي لإجراء استعراض أشمل،

وإذ يرى أن التعاون والتواصل بين الأمانة والدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، يفيدان الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا من حيث الفعالية والكفاءة،

١- **يشيد** بجهود الأمينة التنفيذية الهادفة إلى تيسير عملية التشاور الفعال بين الأعضاء والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن عملية الاستعراض الشامل:

٢- **يقرر** منح الأمانة وقتاً إضافياً لمواصلة استعراض الهيكل الحكومي الدولي وتحليله؛

---

[1] E/ECA/COE/36/8

٣- **يطلب إلى** الأمينة التنفيذية رفع تقرير إلى مؤتمر الوزراء في دورته القادمة، عن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية.

L 3

تنفيذ برامج الهجرة الدولية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالفوائد الجمة والفرص الكبيرة التي تتيحها الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والدور الرئيسي للهجرة في تعزيز التنمية في أفريقيا، والدور البالغ الأهمية للهجرة الدولية داخل أفريقيا، ومنها وإليها في تشكيل خطاب الهجرة على الصعيد العالمي،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٤٠ (د-٤٩) بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، الذي دعا فيه إلى إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا،

وإذ يلاحظ أهمية مساهمة الفريق الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والحاجة الماسة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة،

وإذ يلاحظ كذلك الحاجة إلى تنفيذ نتائج الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ورصدها في الوقت الذي يجري التفاوض بشأنها حالياً،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء الإنمائيين، لعقد مشاورات إقليمية ودون إقليمية والشروع في إعداد دراسات كانت رافدا لخطاب الهجرة في القارة،

وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى أن تنفذ الدول الأفريقية الأعضاء التزاماتها في مجال الهجرة بما في ذلك إطار سياسة الهجرة في أفريقيا،[1] وخطة عمله للفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٧، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن حرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في إنشاء الشركات،

وإذ يسلم أيضاً بأن الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجان الاقتصادية الإقليمية، وفقا لتقرير الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[2] يكمن في أن تعمل بمثابة مراكز بحوث للسياسات العامة وتقدم خدمات في مجال البيانات والتحليل إلى جانب المشورة السياساتية، بما في ذلك فيما يخص الهجرة،

---

(١) A/61/345 المرفق

(٢) A/72/124-E/2018/3

وإذ يسلم كذلك بأن اللجان الاقتصادية الإقليمية لاتزال تمثل منابرَ للعمل مع المؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية لتحقيق التبادل داخل الأقاليم وفيما بينها، وذلك بتمديد الأشكال الجديدة من التعاون الإنمائي والشراكات الإقليمية وتوسيع نطاقها.

وإذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤسسة رئيسية معنية بإذكاء التفكير الإبداعي والتوصل إلى توافقات في الآراء السياساتية على الصعيد الإقليمي،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التعاون على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي لكفالة تنفيذ الإلتزامات الخاصة بالهجرة التي يسود في ظلها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين،

١- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في مجالات البحوث السياساتية والحوار الإقليمي وبناء القدرات في مسائل الهجرة، وخاصة من خلال إبداع خطاب إيجابي ووضع استراتيجيات لتسخيرها لخدمة التنمية الإقليمية؛

٢- **يطلب كذلك** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل العمل لتقديم الدعم والمشورة للدول الأعضاء فيما يخص إدراج سياسات الهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٣- **يطلب أيضا** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، متابعة التقدم المحرز في تنفيذ برامج الهجرة في أفريقيا ورصده من خلال مختلف الوسائل بما فيها عقد مؤتمرات دورية؛

٤- **يهيب** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية، أن تنظر في المجالات ذات الأهمية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك التنمية المستدامة، ومن ثم توفير أطر عمل للدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

L4

الإطار الاستراتيجي المنقح المقترح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي كلف بمقتضاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحديد توجهها الاستراتيجي الجديد وبرامجها الكفيلة بدعم تحقيق التحول الهيكلي لأفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧١ /٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن الاستعراض الشامل كل أربع سنوات للسياسات الخاصة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ ينوه مع التقدير بتقرير الأمينة التنفيذية عن عمل اللجنة الاقتصادية للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ – آذار/مارس ٢٠١٨،[١] الذي يسلط الضوء على النتائج الهامة التي حققتها اللجنة في جميع المجالات البرنامجية،

وإذ ينوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لإعادة تشكيل مسارها وتوجهها البرنامجي مع إدخال التحسينات التي تمكنها من تقديم الدعم الفعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٢] ومتابعتها وكذلك الأمر بالنسبة لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،[٣] وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ”أفريقيا التي نصبو إليها“،

وإذ يلاحظ مع التقدير الأهداف الاستراتيجية للجنة الاقتصادية من أجل تقديم الأفكار والإجراءات الرامية إلى تمكين أفريقيا وشموليتها للجميع وتحقيق تحولها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ عن طريق وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كمركز للفكر، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية،

وإذ يعترف مع التقدير بالتركيز الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية على دعم التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال بيئة اقتصاد كُلي تمكِّن من تحقيق النمو، وترتكز ضمن أولوياتها الرئيسية، على القضاء على الفقر والتصدي لأوجه التفاوت؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ والتعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي والتجارة من خلال زيادة التنويع، وتقوية

[١] E/ECA/COE/37/5.

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٠ .

[٣] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

المؤسسات، وتحسين الحوكمة، وتوثيق عرى التعاون مع القطاع الخاص وبين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية الخضراء والزرقاء، من خلال الطاقة، والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ والتوسع في تعبئة الموارد المحلية باعتبارها مسارات طويلة الأجل لتمويل التنمية المستدامة؛ ووضع هيكل سياسات عامة مستنير بالبيانات،

وقد بحث الإطار الاستراتيجي المنقح المقترح والخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩[٤]؛

وقد نظر في مذكرة الأمانة بشأن التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: تحويل الأفكار إلى إجراءات من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها،[٥]

١- **يحيط علما** بتبادل الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الأهداف الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الواردة في التقرير المتعلق بمتابعة اللجنة لقرارات الاجتماع الخاص للممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة.[٦]

٢- **يعتمد** الإطار الاستراتيجي المنقح المقترح والخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

[٤] E/ECA/COE/37/4 .

[٥] E/ECA/COE/37/14 .

[٦] E/ECA/COE/37/6

L 5

تسخير إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتوفير الحيز المالي الكفيل بإيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد من جديد التزامه بالتكامل الإقليمي بوصفه أحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية الشاملة في أفريقيا،

وإذ يلاحظ مع بالغ التقدير الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الآخرين، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي دعما للتنمية الشاملة والعريضة القاعدة في أفريقيا،

وإذ يرحب بالإنجاز الهام الذي تحقق في مجال التكامل الاقتصادي في أفريقيا بالتوقيع على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيغالي، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ والدعوة إلى التصديق عليه وتنفيذه تنفيذا فعالا،

وإذ يسلم بما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة من إمكانات للنهوض بالتصنيع، وإضافة القيمة، والتنويع الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، سعياً لتعزيز المشاريع التجارية، والتجارة وإيجاد فرص العمل في القارة، بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“[1]،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بدعم منطقة التجارة الحرة إلى أقصى حد ممكن، وفقاً لخريطة الطريق المتفق عليها التي أفضت إلى إنشائها،

وإذ يسلم بأن الخسائر في التعريفات الجمركية التي يحتمل أن تنجم عن منطقة التجارة الحرة على المدى القصير يمكن تعويضها جزئيا، بفضل التنويع الاقتصادي الناجم عن تنفيذ اتفاق المنطقة، في الأجلين المتوسط والطويل من خلال الضرائب الأخرى، مثل ضريبة القيمة المضافة،

وإذ يضع في اعتباره أن المستويات الحالية للإيرادات الضريبية ليست مستدامة، وبالتالي لايزال من الأهمية بمكان تعزيز الحيز المالي، بسبل منها تعبئة المزيد من الموارد المحلية،

وإذ يقر بأهمية توفير فضاء سياساتي لتفعيل منطقة التجارة الحرة،

[1] قرار الجمعية العامة ١/٧٠

وإذ يلاحظ الحاجة إلى تعزيز المعرفة والقدرات في المجالات ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة،

وإذ يلتزم بانتهاج سياسات متكاملة، بوسائل منها بذل جهود ترمي إلى تنفيذ خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية واتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة إلى أقصى حد ممكن،

وإذ يلاحظ أن تحقيق الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة يتطلب تعبئة موارد واستثمارات هائلة لمعالجة العراقيل المتصلة بالحدود،

وإذ يلاحظ كذلك أهمية رصد التقدم في حالة تنفيذ منطقة التجارة الحرة بشكل دوري،

وقد عقد العزم على تحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته مع التصدي للفساد،

١- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة تقديم الدعم التقني إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء لتمكينها من استكمال المفاوضات المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة؛

٢- **يدعو أيضاً** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المؤسسات الإقليمية والقارية والدولية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتقديم الدعم التقني لتيسير عملية التصديق على منطقة التجارة الحرة وتنفيذها؛

٣- **يدعو كذلك** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز تحولها الهيكلي من خلال التصنيع والتنويع الاقتصادي وإضافة القيمة؛

٤- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالة المتخصصة لتنمية القدرت التابعة للاتحاد الأفريقي على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجيات وطنية للاستفادة من منطقة التجارة الحرة تكون مكمِّلةً للسياسات التجارية الأوسع لكل دولة طرف في الاتفاق المنشئ للمنطقة ومحددةً للفرص التجارية الرئيسية، والقيود القائمة حالياً والخطوات المطلوب القيام بها للاستفادة الكاملة من السوق الأفريقية؛

٥- **يطلب أيضا** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز حيزها المالي وحشد المزيد من مواردها المحلية من خلال تمتين الإدارة الضريبية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وفعاليته، والاستفادة من التمويل الخاص وتحسين استدامة الاقتراض؛

٦- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع والوكالة المتخصصة لتنمية القدرت التابعة للاتحاد الأفريقي، إلى صياغة برنامج شامل لتنمية القدرات والتدريب في المسائل المتصلة بمنطقة التجارة الحرة بحيث تستفيد منه الدول لأعضاء؛

٧- **يحث** الدول الأعضاء بصيانة الحيز السياساتي والانسجام المطلوبين في الوقت الذي تخوض فيه مفاوضات بشأن التجارة الدولية والاستثمار، وذلك بهدف الاستفادة التامة من الإمكانات التي ستتيحها منطقة التجارة الحرة وتحقيق أهداف التحول الهيكلي على صعيد القارة؛

٨- **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي وقعت الصكوك القانونية لمنطقة التجارة الحرة أن تكفل التصديق عاجلاً على تلك الصكوك وتنفيذها على نحو فعال، ويهيب بالدول الأعضاء التي لم توقع عليها بعد أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للقيام بذلك؛

٩- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الشركاء الإنمائيين إلى دعم تعبئة الموارد وتعزيز الاستثمارات بهدف تيسير تسخير الإمكانات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة؛

١٠- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى رصد التقدم في تنفيذ منطقة التجارة الحرة ورفع تقارير دورية عن ذلك، وإجراء قياس لأثرها على التحول الهيكلي من خلال التصنيع والتنويع الاقتصادي وإضافة القيمة.

L 6
منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[1]، لاسيما الفقرة ٨٤ المتعلقة بإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة والفقرة ٩٧ التي أقرت فيها الجمعية بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة وقدرة الأطر الإقليمية على استكمال وتيسير الترجمة الفعالة لسياسات التنمية المستدامة إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المتعلق بالشكل والجوانب التنظيمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية إلى المساهمة في أعمال المنتدى، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الإقليمية السنوية، بمشاركة الكيانات الإقليمية الأخرى ذات الصلة والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين حسب الاقتضاء،

وإذ يشير كذلك إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تؤكد على الدور البالغ الأهمية للتعاون التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يعيد تأكيد الالتزام الذي أعربت عنه البلدان الأفريقية خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة والمؤتمرات والاجتماعات الاستعراضية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت بغرض العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، الذي حثت فيه اللجان الإقليمية على المساهمة، ضمن نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

وإذ يعيد التأكيد على تعاضد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[2] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها'' وأهميتهما لتحقيق التحول الهيكلي والتنمية

[1] قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦

[2] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٠

المستدامة في أفريقيا، وإذ يعيد التأكيد كذلك على التزامه الراسخ بالتنفيذ الفعال والمتكامل لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ ومتابعتهما ورصدهما،

وإذ يشير إلى قراريه ٩٣٠ (د-٤٨) و ٩٣٩ (د-٤٩)، اللذين طلب فيهما إلى الأمانة أن تعقد سنوياً، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة على أساس سنوي من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣،

وإذ يقر بأهمية إضفاء الطابع الرسمي على منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بحيث يصبح منتدى حكومياً دوليا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

١- **يقرر رسمياً** إنشاء منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها[٣]، وليكون بمثابة منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين تُنَاقَش فيه المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة وأولويات التحول الهيكلي في أفريقيا؛

٢- ***يقرر كذلك*** أن يتولى رئيس مكتب المنتدى مهمة الدعوة للاجتماع السنوي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، تؤازره في ذلك أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على أن تتسق إجتماعاته مع الجداول الزمنية، وبرامج العمل، والمواضيع الخاصة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٣- **يقرر كذلك** أن يراعِي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تلك المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣؛

٤- **يشجع** الدول الأعضاء على التطوع بإجراء استعراضات وطنية، ويدعو منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى وضع طرائق لإجراء مثل هذه الاستعراضات، وفقا للمبادئ التوجيهية لخطة عام ٢٠٣٠؛

[٣] قرار الجمعية العامة ١/٧٠

٥- **يؤكد على** ضرورة توفير موارد مالية مضمونة وثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تمكين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من عقد اجتماعات سنوية ومن الاضطلاع بولايته على نحو فعال؛

٦- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء، اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لعقد منتدى مخصص لأصحاب المصلحة المتعددين على أساس دوري بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار ليشكل ذلك مساهمة في اعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة،

٧- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الشركاء مواصلة دعم عمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق ضمان المشاركة الفعالة والكاملة في المنتدى لممثلي البلدان النامية والدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة؛

٨- **يدعو** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمجموعات الرئيسية وسائر الجهات المانحة إلى تقديم الدعم التقني والموارد المالية لعمل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بغية تحسين المتابعة والاستعراض المتكاملين وتعزيز تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وكامل ومتسق.